



الجمهورية العربية المتحدة

الجريدة الرسمية

(العدد ٢٠٨) الصادر في يوم الثلاثاء ١٢ ربيع الآخر سنة ١٣٨٢ - ١١ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٦٢ (السنة الخامسة)

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف إلى القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه مادتان جديدتان برقم ٩٨ مكرراً و ١١٧ مكرراً نصها الآتي :

”٩٨ مكرراً : يسوى معاش كل ضابط من بين المساعدين عند بلوغه من السنتين أو عند عدم ثبوت لياقته للخدمة صحياً بقرار من جهة الاختصاص على أساس نهاية صربوط الرتبة التالية“ .

”١١٧ مكرراً : يمنع ضباط الصف والعساكر من سائق السيارات والموتوسيكلات ومدرب الرياضة والوقدان والبحارة والصناع العسكريين الرواتب الإضافية المبينة في الجدول حرف ”د“ المافق“ .

ويصدر قرار وزير الداخلية بتحديد وظائف الصناع العسكريين .

مادة ٢ - تضاف إلى المادة ١٢٧ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ الفقرات التالية :

”وبما لون وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعرض لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعاشر بالقوات المسلحة“ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٢

بتعدل بعض أحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥

بنظام هيئة الشرطة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلل القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة والقوانين المعدلة له ؛

وعلل القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعرض لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر بالقوات المسلحة ؛

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ؛

جدول حرف "د"

الراتب الإضافي	الوظيفة	
	سائق سيارة بدرجة عسكري أو عريف ٣٦ جنية سنوا	
» «	« رقيب أو رقيب أول أو مساعد ٤٨	
» «	مدرب رياضة بدرجة عسكري أو عريف ٣٦	
» «	« رقيب أو رقيب أول أو مساعد ٤٨	
» «	سائق موتسيكل بدرجة عسكري أو عريف ١٢	
» «	« رقيب أو رقيب أول أو مساعد ١٨	
» «	وقاد بدرجة عسكري أو عريف ٣٦	
» «	« رقيب أو رقيب أول أو مساعد ٤٨	
» «	بحار بدرجة عسكري أو عريف ١٢	
» «	« رقيب أو رقيب أول أو مساعد ١٨	
» «	صانع عسكري درجة ثانية ١٢	
» «	« درجة أولى ٢٤	
» «	« درجة ثالثة ٣٦	

وتشكل بقرار من وزير الداخلية لجنة لتقدير درجات المجز الكلى أو الجزئي التي يستحق عنها معاش أو مكافأة أو تعويض من يصايب أو يتوفى منهم أثناء الخدمة وبسبها .

وتصدر هذه اللجنة قرارها بعد الاطلاع على قرار القوميون الطبي العسكري العام وصل نتيجة التحقيق ، ولا يصبح قرارها نافذا إلا بعد تصديق وزير الداخلية عليه .

ويسرى ذلك على حالات التعويضات المستحقة لمن أصيب أو توفى من هؤلاء العسكريين اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٠ تاريخ العمل بالقانون ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر براسة الجمهورية في ٨ دیع الثاني سنة ١٢٨٢ (٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر